

ترامب يهدد بضرب طهران نووياً

على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تتآكل الأعراف الدبلوماسية بشكل متزايد تحت ضغط السرعة والظهور، تحمل كلمات رئيس دولة ليس فقط وزنًا رمزيًا، بل قانونيًا واستراتيجيًا أيضًا. بيان حدث أدلّى به الرئيس دونالد ج. ترامب على حسابه الموثق على وسائل التواصل الاجتماعي يُظهر هذه الحقيقة بوضوح:

“كان يجب على إيران توقيع ‘الاتفاق’ الذي طالبتم بتوقيعه. يا للأسف، ويا لهدر لحياة البشر. ببساطة، لا يمكن لإيران أن تمتلك سلاحًا نووياً. لقد كررت ذلك مرات ومرات! يجب على الجميع إخلاء طهران فورًا!”

— دونالد ج. ترامب (realDonaldTrump@)

هذا البيان، الذي أدلّى به رئيس الولايات المتحدة الجالس — الذي يمتلك، بموجب القانون الأمريكي، السلطة الحصرية كقائد أعلى للقوات المسلحة، بما في ذلك القدرات النووية — ليس مجرد خطاب. إنه يشكل تهديداً باستخدام القوة ضد دولة ذات سيادة. من خلال ذلك، يثير مخاوف قانونية خطيرة بموجب القانون الدولي، وبالاخص المادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص:

“يجب على جميع الأعضاء الامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلمة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع أغراض الأمم المتحدة.”

أولاً: السلطة القانونية للمتحدث: الرئيس الأمريكي كقائد عسكري

الرئيس ترامب، المعروف بطمسم الحدود بين الاتصالات الشخصية والرسمية، يتحدث بصفته الرئيس التنفيذي والسلطة العسكرية للولايات المتحدة. تشمل سلطاته: - إصدار الأوامر بالعمليات العسكرية دون موافقة الكونغرس بموجب قرار صلاحيات الحرب - السلطة الوحيدة لإطفاء الأسلحة النووية، كما أكدت العقيدة العسكرية الأمريكية الطويلة الأمد

عندما يصدر رئيس الولايات المتحدة بياناً علنياً يدعوا إلى الإخلاء الفوري لعاصمة دولة — في هذه الحالة، طهران — يجب على العالم أن يفهم ذلك ليس كتهنات فارغة، بل كإشارة محتملة لعمل عسكري وشيك، قد يشمل أسلحة دمار شامل.

ثانياً: المعيار القانوني: ما الذي يشكل “تهديداً باستخدام القوة”؟

وفقاً لمحكمة العدل الدولية (ICJ) والتفسيرات الأكاديمية العديدة، يوجد تهديد باستخدام القوة عندما تعلن دولة نيتها استخدام القوة بشكل مشروط أو غير مشروط، مما يخلق ضغطاً إكراهياً على دولة أخرى لتفجير سلوكها. على سبيل المثال، في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها (1996)، قضت المحكمة بأن:

“مفاهيم ‘التهديد’ و‘استخدام’ القوة... تقف معًا بمعنى أنه إذا كان استخدام القوة نفسه في حالة معينة غير قانوني... فإن التهديد باستخدام هذه القوة سيكون غير قانوني أيضًا.”

بيان الرئيس ترامب، في هذا السياق، ليس تهديدًا مجردًا. إنه يحدد هدفًا محدداً (طهران)، وشكوى محددة (طموحات إيران النووية)، ويصدر تحذيرًا ينطوي على إلحاقي ضرر جماعي بالمدنيين (“يجب على الجميع إخلاء طهران فورًا”). عند تقييمه إلى جانب سلطة الرئيس المعروفة لشن ضربة نووية، يصبح هذا تهديداً موثوقاً باستخدام القوة، يقترب من إعلان حرب.

ثالثاً: الآثار النووية: نطاق ولغة تحذير الإخلاء

العنصر الأكثر إثارة للقلق في التغريدة يكمن في جملتها الأخيرة:

“يجب على الجميع إخلاء طهران فوراً!”

هذا ليس تهديداً عسكرياً محلياً أو استراتيجياً. إنه تحذير شامل ينطوي على عواقب كارثية للعاصمة بأكملها — موطن لأكثر من 8 ملايين مدني. حجم هذا التهديد — خاصة عندما يقتربن بهدف معلن لمنع الانتشار النووي — يشير بقوة إلى الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية. من المرجح لا تستلزم ضربة تقليدية إخلاء مدينة بأكملها. لكن الضربة النووية ستفعل ذلك.

حقيقة أن هذا البيان جاء دون استفزاز إيراني علني فوري أو تحرك عسكري يضيف إلى طبيعته الأحادية والإكراهية. هذا انحراف صارخ عن أعراف الموقف العسكري الدفاعي والمتناسب الموضح في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تسمح بالدفاع عن النفس فقط كرد على هجوم مسلح.

رابعاً: السوابق والتآكل الخطير للأعراف

يعكس هذا الحادث تآكلاً أوسع للقيود الدبلوماسية والقانونية في العصر الرقمي. استخدم رؤساء الدول بشكل متزايد منصات شخصية أو غير رسمية لإصدار تهديدات رسمية، دون المرور بالإجراءات الدبلوماسية أو الحكومية التقليدية.

سبق لترامب أن أصدر تهديدات عدوانية عبر تويتر، بما في ذلك ضد كوريا الشمالية (“النار والغضب”) وإيران (“ما لم يشهده التاريخ من قبل”). ومع ذلك، هذا البيان الأخير يرفع التهديد من الخطاب المسرحي إلى الإشارة الاستراتيجية. إنه يستهدف المدنيين، ويلمح إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، ويطالب بالامتثال الفوري تحت تهديد القوة الهائلة.

الخلاصة: انتهاك للمادة 2(4) وسوابق خطيرة

التغريدة المعنية — الصادرة عن رئيس الولايات المتحدة الجالس، القائد الأعلى لأكبر جيش في العالم — تشكل انتهاكاً واضحًا للمادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة. إنها تهدد السلامة الإقليمية لإيران، وتلوح باستخدام القوة النووية، وتضع ملايين المدنيين تحت طيف الضربة الوشيك.

يجب على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والعلماء القانونيين ألا يعتبروا مثل هذه البيانات تافهة أو خطابية. إذا تركت دون رادع، فإنها ستتشكل سابقة خطيرة: أن إعلانات الحرب الرقمية — المغلفة بلغة التغريدة — يمكن أن توجد خارج حدود المساءلة الدولية.